محاضرة رقم (2)

تخطيط المدن فى إطار التنمية الإقليمية

يحدد التخطيط الإقليمى التوجه المستقبلى للمدن والقرى الواقعة فى الإقليم كما يحدد فى ضوء هذا التوجه نوعيات الأنشطة والإستثمارات فى المشروعات التى يحددها التخطيط الإقليمى لكل مدينة أو قرية ... ومن ناحية أخرى تبحث المدنية أو القرية متطلباتها المستقبلية فى ضوء ظروفها القائمة بالإضافة إلى المحددات والتوجهات الساقطة اليها من المستوى الإقليمى الأعلى. فالمدنية وإن كانت لها إستقلاليتها العمرانية إلا إنها لا تنفصل عن الشبكة الإقليمية التى تضم غيرها من المستوطنات البشرية من المدن والقرى . وفى إطار هذه الشبكة الإقليمية تحدد وظيفة المدينة الداخلية والخارجية التى تحددها العلاقات الإقتصادية والإجتماعية مع غيرها من المدن والقرى ويزداد تأثيرها قربا أوبعدا عن المدينة الأمر الذى تحدده وسائل النقل والمواصلات التى تؤكد هذه العلاقات. وإذا كانت للمدينة دور تؤديه على المستوى الإقليمى فإن ذلك لا يمنع من وجود دور لها تؤديه على المستوى القومى. من هذا المنطلق يمكن تحديد الملامح المستقبلية لدور المدينة فى الإطار الإقليمى. وبناء على ذلك تعد خطط التنمية العمرانية التى يمكن تنفيذها على مراحل خمسية بحيث يتم حصر مشروعات كل مرحلة على حدة لتتواكب فى الزمن مع مشروعات الخطة القومية لبرامج التنمية الاقتصادية الخمسية ... وبهذا تتأكد العلاقة التبادلية بين الخطط القومية والإقليمية والمحلية للمدينة.

ترتبط المحاور الرئيسية للتنمية العمرانية للمدينة بالشبكة الإقليمية سواء كلن ذلك متعلقا بشبكة الطرق الرئيسية أو الدائرية. أو كان متعلقا بالخدمات الإقليمية ومنها الخدمات التعليمية والصحية والإدارية والتجارية وهى الخدمات التى تخدم المدينة والمستوطنات البشرية التى تقع فى نطاقها الإقليمي ويتحدد هذا النطاق على أساس نسب التبادل السلعى والخدمى بين المدينة والمدن الصغيرة والقرى المحيطة بها وهو ما يدخل فى إطار تبادل الحركة بينها. هذا بخلاف الخدمات المحلية التى تخدم سكان المدنية محليا مثل المدارس الابتدائية والأساسية والمراكز الصحية والثقافية والإجتماعية والأسواق والمحلات التجارية والمناطق الترفيهية والسكنية وهذا ما يدخل فى إطار التخطيط العام للمدينة مع غيرها من الخدمات الإقليمية المتمركزة فى نفس المدنية.

بهذا المفهوم يمكن إيجاد التوازن السكانى فى الإقليم التخطيطى فى ضوء الموارد المتاحة ويتحدد بذلك المستقبل السكانى لكل مدنية من مدن الإقليم وبالتالى تتحدد حركة الهجرة الداخلية المتوقعة بين هذه المدن لتحقيق التوزان السكانى المطلوب إقليميا والذى يبنى فى النهاية على تحقيق الزيادة فى الدخل القومى والإرتقاء بالمستوى المعيشى للسكان. ويعنى ذلك أن المدخل الإقتصادى الإجتماعى هو الموجه الأساسى للتخطيط العمرانى وبمعنى أدق فإن التنمية الإقتصادية الإجتماعية هى الأساس الذى تبنى عليه التنمية العمرانية.

يختلف تخطيط المدينة فى الإطار الإقليمى تبعاً لموقعها منه سواء أكانت المدنية ساحلية أو سياحية أو زراعية أو صناعية أو جامعية أو تاريخية أو خليط من هذه الصفات . ولكل مدينة منها خصائصها العمرانية كما أن لكل منها دورها فى التنمية الإقليمية وترتبط جميعها بمنظومة من المواصلات والإتصالات التى تدعم الترابط الإقليمى وتبادل الأنشطة بينها ، الأمر الذى يساعد على تدعيم التنمية الإقليمية فى الإطار القومى. وقد يكون للتنمية الإقليمية أهدافاً دفاعية وإستراتيجية تحددها السياسة العامة للدولة مثل الأقاليم الحدودية التى تحتاج الى زرعها بالسكان مع ما توفره الموارد المتاحة من فرص العمل والإنتاج ... وقد تتضمن مثل هذه الأقاليم الإستراتيجية مجموعات من المدن الدفاعية بالمفهوم المعاصر.تتم عملية التنمية الاقليمية من خلال مجموعات عمل تضم خبراء الإقتصاد والإجتماع والنقل والزراعة والصناعة والسكان والبيئة والتخطيط العمرانى وتنتقل نتائج دراساتهم لمدخلات التنمية العمرانية للمدن المختلفة فى الأقليم والتى على أساسها يتم تطور المدن بأحجامها المختلفة تبعاً لوضعها فى إطار التنمية الإقليمية.

ملحوظة :

-يتم عرض نماذج من تخطيط المدن في إطار التنمية الإقليمية